جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٥٧٨)

واقع وامكانات تطوير قطاع الزراعة في سلطنه عمان

اعداد

د٠ عبد الفتاح محمد حسين

سبتمبر ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الدراسه

الموضوع	الصفحه
مقدمه	أ
الفصل الاول: الزراعه والاقتصاد القومي	١
١ – ١ نصيب الزراعه من القوى العامله	١
١ – ٢ مساهمة الزراعه في الناتج المحلي الاجمالي	٤
١ – ٣ دور قطاع الزراعه في التجاره الخارجيه	٧
الفصل الثاني: الموارد الزراعيه ومعوقات استغلالها	١٠
٢ – ١ الموارد الارضيه	١٠
٢ – ٢ الموارد المائيه	١٤
٢ – ٣ الانتاج النباتي	١٨
٢ – ٤ الانتاج الحيواني	٢٩
٢ – ٥ الفجوه الغذائيه	٣٣
الفصل الثالث: التخطيط من اجل تنمية القطاع الزراعي	٣٧
٣ – ١ السياسه الاستثماريه	٣٨
٣ – ٢ تطوير انماط استغلال الموارد الزراعيه	٤٥
٣ – ٣ السياسه التسويقيه	٤٧
٣ – ٤ سياسات الدعم	٥٠
٣ – ٥ السياسه التمويليه	٥٤
الملخص والتوصيات	٥٧
المراجع	٦٣
ملحق احصائي	٦٥

مقدمه

يشكل هدف تنويع مصادر الدخل القومي بسلطنة عمان اهم اهداف استراتيجية التنميه التي تبنتها السلطنه منذ بدء تجربة التخطيط الاقتصادي مع بداية السبعينات ، بحيث لا يخضع الاقتصاد الوطني لسيادة قطاع اوحد (النفط) . ويقدم قطاع الزراعه احد امكانات هذا التنويع لما يشكله من اهمية سواء من حيث عدد السكان الزراعيين او من حيث نسبة العاملين به من اجمالي قوة العمل بالسلطنه ، علاوه على انه يشكل مصدرا مهما للانتاج السلعي اللازم لغذاء المجتمع.

وبالرغم من هذه الاهميه فان قطاع الزراعه كان يعاني من مشكلات عديده جعلته اكثر القطاعات الاقتصاديه تخلفاً ، مما دفع الحكومه الى وضع الخطط المختلفه التي تضمنت العديد من السياسات والبرامج الزراعيه التي تهدف الى تنمية هذا القطاع. وبدون شك قد حدث تطور ملموس في هذا المجال ، الا انه بسبب ضيق امكانات حل بعض المشكلات لكونها مشكلات طبيعيه من ناحيه، وعدم كفاية الجهود المبذوله تجاه بعض المشكلات من ناحيه اخرى ونتيجة للتطور الاسرع في بعض القطاعات الاقتصاديه الاخرى من ناحيه ثالثه ، فان الزراعه ما زالت تعتبر اكثر القطاعات الاقتصاديه تخلفا بالسلطنه ، وهو ما توضحه بعض المتغيرات الاقتصاديه التي تتناولها هذه الدراسه.

لذلك فان هذه الدراسه تهدف الى القاء الضوء على واقع قطاع الزراعه وعملية تطوره وما يواجه هذا التطور من عوائق ومشكلات والجهود التخطيطية التي بذلت ومدى مناسبة ما وضع من سياسات لتذليل هذه العوائق والتقليل من اثارها السلبيه ، بما قد يساعد متخذ القرار على تعميق ما هو مناسب من هذه السياسات واقتراح سياسات وبرامج اخرى لعلاج اوجه القصور او نقاط الضعف التي افرزتها تجربة التنميه وكذلك الحد من او تحجيم الاثار غير المرغوبه للمحددات الداخليه لهذا القطاع.

وعلى ضوء ذلك فان الدراسه تنقسم الى ثلاثة فصول بخلاف المقدمه والخاتمه ، يتناول الفصل الاول منها دور الزراعه العمانية في الاقتصاد الوطني ، بينما يعرض الفصل الثاني حجم وتطور الموارد الزراعيه وما يقف من عقبات امام الاستغلال الرشيد لهذه الموارد ، اما الفصل الثالث فيلقي الضوء على الجهود التنمويه المبذوله واهم السياسات الزراعيه التي تضمنتها خطط التنميه المتعاقبه من اجل دفع القطاع الزراعي على طريق النمو.

وتغطي فترة الدراسه المراحل المختلفه منذ الاعداد لعمليه التخطيط (١٩٧١ - ١٩٧٥) ثم الخطط الخمسيه المتعاقبه حتى الخطه الحاليه (١٩٩١ - ١٩٩٥).

وبالاضافه الى ان الدراسه تعتمد على الاسلوب الاحصائي من ناحيه والاسلوب الوصفي من ناحيه اخرى ، فانها تستخدم البيانات المتوفره من الاصدارات الرسميه علاوة على الدراسات المختلفه التي تتصل بمجال الدراسه . وفي هذا المقام يود الباحث التنويه الى الندره الشديده في القاعده الاحصائيه الخاصه بقطاع الزراعه سواء من حيث الكم او من حيث النوع والتي شكلت قيدا شديدا في بعض الاحيان على مدى تفصيل هذه الدراسه علاوة على انها تعتبر من اهم معوقات وضع الخطط المناسبه للاستغلال الرشيد للموارد الزراعيه بالسلطنه.

وبصرف النظر عن اختلاف مناحي الدراسات المختلفه من حيث تناول قطاع الثروه السمكيه كجزء من قطاع الزراعه ، فانه نظرا لاهمية الثروه السمكيه في سلطنة عمان وتعدد جوانبها فان الباحث يرى من المناسب افراد دراسه خاصه بها على ان تقتصر هذه الدراسه على الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

والله ولي التوفيق

الباحث

الفصل الاول

الزراعه والاقتصاد القومي

حتى ما قبل اكتشاف النفط في سلطنة عمان (١٩٦٧) احتلت الزراعه العمانيه المكانه الاولى بين قطاعات الاقتصاد الوطني حيث تشير بعض الدراسات الى انه كان يعيش في ذلك الوقت نحو ٨٠٪ من اجمالي السكان في الريف[١] . كما شكل الناتج المحقق في قطاع الزراعه عام ١٩٧٠ نحو ٤ . ٩٥٪ من الناتج المتولد في القطاعات السلعيه وحوالي ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي[٢] .

ولكن بعد ظهور النفط حدث تعديل جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني ، بحيث فقدت الزراعه هذه الاهمية - كما سيتضح من خلال هذا الفصل - ولكن وبالرغم من هذا التراجع في مكانة قطاع الزراعه ، الا انه ما زال يمثل احد المصادر الرئيسيه الواعده التي يمكن تطويرها لتوليد الدخل لتحل محل الثروه النفطيه غير المتجدده ، فمن زاوية قطاع الزراعه تحتل سلطنة عمان المرتبه الثانيه في اطار دول مجلس التعاون الخليجي العربيه بعد المملكه العربيه السعوديه من جميع الوجوه سواء من حيث القيمه المضافه او مساحة الاراضي الصالحه للزراعه او كمية المياه الجوفيه.

١ - ١ نصيب الزراعه من القوى العامله

لم يتم حتى الان الانتهاء من اتمام النتائج النهائيه للتعداد العام للسكان الذي يتم اجرائه لاول مره بالسلطنه والذي بدأت خطواته الاولى في نهاية العام السابق ، ولذلك قلما تتواجد بيانات فعليه عن حجم وهيكل السكان مثل توزيع هؤلاء بين الريف والحضر وبين من يعمل ومن لا يعمل وتوزيع القوى العامله بين القطاعات الاقتصاديه المختلفه ، وانما قد يتوافر بعض هذه البيانات بناء على بعض التقديرات والدراسات التي تمت بواسطة العينات، وبالتالي فان هذه البيانات قد تختلف من دراسه الى اخرى ومن تقدير الى اخر وخاصه فيما يتصل بقطاع الزراعه حيث كثيرا ما تتفاوت التقديرات المختلفه للموارد الزراعيه .

---

[١] - علم الهدى حماد (دكتور) - تنمية الزراعه والثروه السمكيه في سلطنة عمان - وزارة الزراعه والاسماك مسقط ١٩٨١ ص ٢٦ .

[٢] - محسوبه من : مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الاولى ١٩٧٦-١٩٨٠- مسقط -١٩٧٦ ص ١١

تكاد تتفق التقديرات على ان نسبة السكان الزراعيين الى اجمالي السكان العمانيين في اوائل السبعينات كانت تدور حول ٨٠٪[١] ، ونظرا للهجره التي حدثت من الريف الى الحضر كنتيجة طبيعيه لمعدلات التنميه الكبيره بالمدن وما صاحب ذلك من توافر شروط افضل للعمل والحياه داخل هذه المدن فان هذه النسبه قد انخفضت باستمرار بحيث تقدرها بعض الدراسات في الثمانينات بنحو ٥٠٪[٢].

وبالرغم من هذا التناقص في نصيب السكان الزراعيين من اجمالي السكان الا ان عددهم في تزايد مستمر ، فكما هو مبين بجدول (١ - ١) بلغ عدد السكان الزراعيين عام ١٩٨٠ نحو ٤٩٠ الف نسمه ثم ارتفع الى ان وصل حوالي ٦٠١ الف نسمه في عام ١٩٩٠ بنسبة زياده تقدر بحوالي ٢٢.٧٪ خلال عقد الثمانينات. الا ان معدل الزياده السنوي قد انخفض باستمرار خلال هذه الفتره حيث بلغ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ نحو ٢.٨٪ ، ثم انخفض الى ١.٦٪ بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ و الى ١.٢٪ في عام ١٩٩٠ ، وهو ما ينخفض كثيرا عن معدل الزياده السكانيه بالسلطنه والبالغ نحو ٣.٥٪ سنوياً[٣] ، مما يؤكد ظاهرة الهجره المستمره من الريف الى المدن .

وكما يبين نفس الجدول فانه بالرغم من زيادة عدد العاملين بالزراعه من ١٤٠ الف عامل في عام ١٩٨٠ الى ١٦٤ الف عامل عام ١٩٩٠ ، الا ان وزنهم النسبي من اجمالي القوى العامله قد انخفض باستمرار حيث بلغ ٤٠٪ في عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ٥٠٪ عام ١٩٨٠[٤].

---

[١] - انظر :
- علم الهدى حماد (دكتور) - تنمية الزراعه والثروه السمكيه في سلطنة عمان - مرجع سابق - ص ٢٦
- وزارة التجاره والصناعه - الاقتصاد العماني في عشر سنوات (١٩٧٠-١٩٨٠) - مسقط - بدون تاريخ - ص ١٠٣

[٢] - انظر :
- مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الثانيه (١٩٨١-١٩٨٥) - مسقط - ص ٨٥
- عادل ابراهيم هندي (دكتور) - الابعاد الرئيسيه لاستراتيجية تنمية وتطوير الزراعه العمانيه - ورقه مقدمه في الندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط - اكتوبر ١٩٨٩ ص ١

[٣] - وزارة الصحه - المديريه العامه للتخطيط - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط - ١٩٩٢ ص ١

[٤] - يختلف تقدير العماله الزراعيه في عام ١٩٩٠ وفقا لمصدر الجدول المذكور عنه وفقا للخطه الخمسيه الرابعه والتي تقدر اجمالي العماله بنحو ٥٢٩ الف عامل والعماله الزراعيه بحوالي ١٤٦ الف عامل وبالتالي يكون وزنها النسبي نحو ٢٧.٧٪ من اجمالي القوه العامله بالسلطنه - ص ١٥٠

جدول (١ - ١) تطور السكان والعماله الزراعيه
خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠

الف نسمه

البيان	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠
السكان الزراعيون	٤٩٠	٥٥٨	٥٩٤	٦٠١
السكان النشطون	٢٨٠	٣٦١	٤٠١	٤١٠
العاملون بالزراعه	١٤٠	١٦٢	١٦٥	١٦٤
نسبة العاملين بالزراعه (٪)	٥٠	٤٥	٤١	٤٠

المصدر: منظمة الاغذيه والزراعه للامم المتحده - الكتاب السنوي للانتاج ١٩٩٠ ، ماخوذ من : صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٢ ص ٢٣٦ .

ان هذا التراجع في نسبة العماله الزراعيه قد لا يرجع الى انخفاض فرص العمل في قطاع الزراعه بقدر ما يرجع الى تحسن شروط العمل في القطاعات الاخرى ، والدليل على ذلك زياده اعداد العماله الوافده في هذا القطاع باستمرار ، فبعد ان كان تواجد العماله الوافده في قطاع الزراعه في عام ١٩٧٠ منعدما اصبح عدد هذه العماله المقدر في عام ١٩٩٠ نحو ٢٧.٥ الف عامل بما يشكل حوالي ١٨.٨٪ من اجمالي العماله الزراعيه وفق تقديرات الخطه الخمسيه الرابعه (١٩٩١-١٩٩٥) . ومن المتوقع ان تتزايد العماله الوافده بحيث تصل الى حوالي ٣٣ الف عامل في عام ١٩٩٥ ولكن مع تناقص وزنها النسبي الى نحو ١٧.٣٪ من اجمالي العماله الزراعيه[١] .

ان هجرة الايدي العامله من قطاع الزراعه ومحاولة احلالها بالعماله الاجنبيه يشكل احدى المشاكل الهامه التي تواجه تنمية قطاع الزراعه ، اذ كثيرا ما تكون هذه العماله غير متخصصه وربما منها ما لم يعمل من قبل في الزراعه ، ووقوف حاجز اللغه امام متابعة هذه العماله لما تقدمه الحكومه من خدمات ارشاديه سواء في مجال الانتاج او في مجال ادخال الاساليب التكنولوجيه المتطوره في القطاع الزراعي .

وبالرغم من تناقص نسبة العاملين في الزراعه خلال السنوات العشرين الماضيه ، الا ان قطاع الزراعه العماني ما زال يشكل مصدرا مهما لتوفير فرص العمل ، فوفقا لتقديرات الخطه الخمسيه الحاليه (١٩٩١ - ١٩٩٥) يتوقع ان يتم خلق نحو ١٠١ الف فرصة عمل للعماله الوطنيه خلال فترة الخطه ، منها ٣٨.٥٪ في قطاع الزراعه[٢].

---

[١] - محسوبه من المرجع السابق ص ١٥٠

[٢] - محسوبه من نفس المرجع السابق ص ١٥٠

١ - ٢ مساهمة الزراعه في الناتج المحلي الاجمالي

نظرا لان قطاع الزراعه كان يشكل النشاط الرئيسي في الاقتصاد العماني قبل ظهور النفط فان جل الناتج المحلي الاجمالي كان يتولد داخل هذا القطاع ، ومع بداية انتاج النفط في السلطنه بدأت اهمية قطاع الزراعه في توليد الناتج المحلي الاجمالي تتراجع حيث بلغت حصته من هذا الناتج في عام ١٩٧٠ نحو ١٦٪[١] ، ومع الارتفاع الملحوظ في اسعار النفط ابتداء من عام ١٩٧٤ من ناحية وزيادة الانتاج لمواجهة اعباء برامج التنميه الطموحه من ناحية اخرى حدث تراجع كبير وملحوظ في حصة قطاع الزراعه من الناتج المحلي الاجمالي ، فكما هو مبين بالجدول {١ - ٢} ، بلغت هذه الحصه حوالي ١.٩٪ في عام ١٩٧٥ ، ونظرا للجهود التي بذلت خلال الخطه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) نحو تنمية قطاع الزراعه فلقد زادت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الخطه بحيث بلغت حوالي ٢٪ في المتوسط سنويا وبعد ان انخفض هذ المتوسط الى ١.٩٪ خلال الخطه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥) ارتفع مرة اخرى الى نحو ٢.٤٪ خلال الخطه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) وحافظ على نفس المستوى تقريبا خلال السنتين الاولتين من الخطه الخمسيه الرابعه (١٩٩١ - ١٩٩٥) حيث بلغ فيهما ٢.٤٪ ، ٢.١٪ على الترتيب.

ولم يكن النمو الفجائي في قطاع النفط هو السبب الوحيد وراء تراجع مكانة قطاع الزراعه في الاقتصاد الوطني ولكن كان من هذه الاسباب التطور الملحوظ الذي حدث في القطاعات الاخرى نتيجة للجهود التنمويه ، فبعد ان كان الناتج الزراعي يشكل نحو ٩٥.٤٪ من انتاج القطاعات السلعيه غير النفطيه في عام ١٩٧٠[٢] ، انخفضت هذه النسبه كما هو موضح بالجدول {١ - ٢} الى حوالي ١٥٪ عام ١٩٧٥ ، ثم ارتفعت مره اخرى بحيث بلغت في المتوسط خلال الخطة الخمسيه الاولى نحو ١٨.١٪ ، وبعد انخفاض هذا المتوسط خلال الخطه الخمسيه الثانيه الى ١٥.٨٪ عاود ارتفاعه خلال الخطه الثالثه بحيث بلغ نحو ١٩.٦٪.

ان هذا التراجع في مساهمة قطاع الزراعه سواء في الناتج المحلي الاجمالي او في ناتج القطاعات السلعيه لا يرجع الى ركود هذا القطاع وانما يرجع في المقام الاول الى التطور الاقتصادي الذي صاحب تنمية قطاعات اقتصاديه لم تكن موجوده من قبل مثل قطاع الصناعه من ناحيه والى الثوره التي حدثت في قطاع النفط من ناحية اخرى ، والدليل على ذلك ان الناتج المحقق في قطاع الزراعه قد حقق معدلات نمو مرتفعه فاقت في بعض الاحيان معدلات نمو الناتج في القطاعات السلعيه الاخرى وايضا الناتج المحلي الاجمالي بما يشمل من قطاعات نفطيه. فكما يوضح الجدول {١ - ٢} بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للناتج الزراعي خلال الخطه الخمسيه الاولى حوالي ٢٣.٣٪ مقابل ١٥.٨٪ للناتج في القطاعات السلعيه غير النفطيه ، ٢٥.١٪ للناتج المحلي الاجمالي .

---

[١] - مجلس التنميه - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط - ١٩٨٨ ص ٤٤٥

[٢] - نفس المرجع السابق ص ٤٤٥

اما في الخطه الخمسيه الثانيه وان كان متوسط معدل نمو الناتج الزراعي والبالغ حوالي ١٢.٩٪ اقل من متوسط معدل نمو الناتج في القطاعات السلعيه غير النفطيه والذي بلغ ١٨.٣٪ ، فانه تفوق على متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ الاخير حوالي ١١٪ .

وفي الخطه الخمسيه الثالثه كان تفوق متوسط معدل نمو الناتج الزراعي على متوسط معدل نمو الناتج في القطاعات السلعيه غير النفطيه واضحا حيث كان هذين المتوسطين نحو ٤.٦٪ ، ٠.٢٪ على الترتيب ، كما استمر تفوقه على متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ ٤.٣٪ .

وبمقارنة معدلات النمو المحققه في قطاع الزراعه بماكان مخططا له في الفترات التخطيطية ، يلاحظ ان معدل الاداء في هذا القطاع يسير بالصوره المأموله ، فبالنسبه للخطه الخمسيه الاولي كان من المستهدف زيادة الناتج المحقق في قطاع الزراعه بنسبة ٦٦.٦٪ في نهاية الخطه مقارنة باولها[١]، بينما بلغت هذه الزياده الفعليه نحو ٢٠٢.٤٪ . وفي الوقت الذي بلغ فيه متوسط معدل النمو السنوي المستهدف في الخطه الخمسيه الثانيه ١٥.٦٪[٢]، كان المعدل المحقق فعلا حوالي ١٢.٩٪. اما في الخطه الخمسيه الثالثه فكان من المتوقع ان يصل معدل النمو السنوي نحو ٣.٤٪ في المتوسط[٣]، في حين بلغ المعدل الفعلي حوالي ٤.٦٪ في المتوسط سنويا.

ان العرض السابق ليس الغرض منه اعطاء انطباع خاطئ بان قطاع الزراعه العماني قد بلغ درجه كبيره من النمو ، وانما يهدف الى تبيان ان التراجع النسبي لقطاع الزراعه داخل منظومة القطاعات الاقتصاديه الاخرى قد حدث - على الرغم من الجهود الحثيثه لتطويره - نتيجة اما للتطور الاسرع في بعض القطاعات او لخلق قطاعات لم تكن موجوده من قبل بالمفهوم الاقتصادي. فقطاع الزراعه بالرغم من انه يحقق معدلا مناسبا للاداء في ضوء مرحلة التطور التي بلغها الاقتصاد العماني فان امامه العديد من المشكلات التي بمواجهتها يمكن لهذا القطاع ان يساير المراحل التاليه للتطور الاقتصادي وان يحافظ على مكانته في الاقتصاد الوطني.

---

[١] - مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) - مسقط ١٩٧٦ - ص ٢٥

[٢] - مجلس التنمية - خطة التنميه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥) - مسقط ١٩٨١ - ص ٣٨

[٣] - مجلس التنمية - خطة التنميه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) - مسقط ١٩٨٦ - ص ٧٧

جدول [١ - ٢] تطور مساهمة قطاع الزراعه في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٢)

السنوات	معدلات النمو (٪)			مساهمة قطاع الزراعه في	
	الناتج الزراعي [١]	ناتج القطاعات السلعيه غير النفطيه	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج في القطاعات السلعيه غير النفطيه (٪)	الناتج المحلي الاجمالي (٪)
١٩٧٥	—	—	—	١٥,٠	١,٩
١٩٧٦	(١٢,١)	١٩,٣	٢٢,١	١١,١	١,٤
١٩٧٧	٤١,٥	(٢,١)	٧,١	١٦,٠	١,٨
١٩٧٨	٣٢,٨	٢,٤	(٠,٢)	٢٠,٧	٢,٥
١٩٧٩	٣٥,٥	٢٤,٥	٣٦,٥	٢٢,٦	٢,٤
١٩٨٠	١٨,٩	٣٤,٨	٦٠,٠	١٩,٩	١,٨
متوسط	**٢٣,٣**	**١٥,٨**	**٢٥,١**	**١٨,١**	**٢,٠**
١٩٨١	٨,٩	٢٦,٥	٢٠,٧	١٧,١	١,٦
١٩٨٢	١٢,٨	١٨,١	٥,٠	١٦,٤	١,٨
١٩٨٣	١٧,١	٢٢,٠	٤,٨	١٥,٧	٢,٠
١٩٨٤	٦,٧	٢١,٦	١١,٢	١٣,٨	١,٩
١٩٨٥	١٩,١	٣,١	١٣,٤	١٥,٩	٢,٠
متوسط	**١٢,٩**	**١٨,٣**	**١١,٠**	**١٥,٨**	**١,٩**
١٩٨٦	—	٠,٥	(١٨,٩)	١٥,٩	٢,٤
١٩٨٧	٤,٤	(١٥,٦)	٧,٢	١٩,٦	٢,٤
١٩٨٨	٩,٩	٦,٧	(٢,٦)	٢٠,٢	٢,٧
١٩٨٩	٦,٧	(٢,٥)	١٠,٤	٢٢,١	٢,٦
١٩٩٠	١,٨	١١,٨	٢٥,٤	٢٠,١	٢,١
متوسط	**٤,٦**	**٠,٢**	**٤,٣**	**١٩,٦**	**٢,٤**
١٩٩١	١٠,٢	١٣,٣	(٣,٣)	١٩,٥	٢,٤
١٩٩٢	(٠,٨)	١٠,٠	١٢,٨	١٧,٦	٢,١

المصدر : محسوبه على اساس الجدول [١] بالملحق

---

[١] - للسنوات ما قبل ١٩٧٥ لم يتم فصل الناتج المحقق في قطاع الزراعه عن الناتج المحقق في قطاع الثروه السمكيه.

١ - ٣ دور قطاع الزراعه في التجاره الخارجيه

ان اهمية قطاع الزراعه من حيث مساهمته في اجمالي الصادرات العمانيه تعتبر ضئيله جدا نظرا لضخامة وتطور الصادرات النفطيه بوتيرة متزايدة ومستمرة ، كما يوضح جدول (١ - ٣) لم تساهم الصادرات الزراعيه الا بنحو ٠,٤٪ في المتوسط سنويا من اجمالي الصادرات خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ وانخفضت هذه المساهمة الى حوالى ٠,٣٪ خلال الخطه الخمسيه الاولى ١٩٧٦-١٩٨٠ وخلال الخطه الخمسيه الثانيه ١٩٨١ - ١٩٨٥ ثم زادت خلال الخطه الخمسيه الثالثه ١٩٨٦- ١٩٩١ الى نحو ٠,٧٪ ، وبالرغم من انخفاضها خلال السنوات الاولى من الخطه الخمسيه الحاليه (الرابعه) بحيث اصبحت حوالي ٠,٦٪ الا انها مازالت تشكل ضعف المساهمة خلال الخطتين الاولى والثانيه.

ولكن يمكن ادراك اهمية قطاع الزراعه في مجال التجاره الخارجيه عند استبعاد صادرات النفط والنظر الى ما تشكله الصادرات الزراعيه من اجمالي الصادرات غير النفطيه باعتبارها صادرات تتسم الى حد كبير بالاستقرار والاستمرار مقارنة بالصادرات النفطيه، فلقد شكلت الصادرات الزراعيه كل الصادرات غير النفطيه حتى عام ١٩٧٧، ونظرا لتطور القطاعات الاخرى فقد بدء تصدير سلع غير زراعيه واخذت هذه الصادرات تتزايد بمعدلات مرتفعه مما ادى الى التدهور المستمر في حصة الصادرات الزراعيه من اجمالي الصادرات غير النفطيه ، فلقد انخفضت هذه الحصه من ٨١,٩٪ في المتوسط سنويا خلال الخطه الخمسيه الاولى الى ٤١,٧٪ خلال الخطه الخمسيه الثانيه ثم الى ١٩,٥٪ خلال الخطه الخمسيه الثالثه وتدهورت بصوره ملحوظه خلال السنتين الاولتين من الخطه الحاليه بحيث بلغت فيهما نحو ١٢,٥٪ ، ١١,١٪ على الترتيب.

ان ذلك يرجع - كما سبق القول - الى زيادة الصادرات غير الزراعيه بصوره اسرع من الصادرات الزراعيه ، فبينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الزراعيه للخطط الخمسيه الثلاث ٢٨,٤٪ ، ٢٧,٠٪ ، ٨,١٪ على التوالي ، كان هذا المتوسط بالنسبه لاجمالي الصادرات غير النفطيه نحو ٤٥,٧٪ ، ٣٨,٥٪ ، ٢٦,٨٪ لنفس الخطط على الترتيب.

جدول [١ - ٣] تطور الصادرات الزراعيه عمانية المنشأ
خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٢

السنوات	معدلات النمو (٪)			نسبة الصادرات الزراعيه الى (٪)		
	الصادرات الزراعيه	الصادرات غير النفطيه	اجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطيه	اجمالي الصادرات	صافي الواردات الزراعيه
١٩٧١	—	—	—	١٠٠,٠	٠,٥	٧,٤
١٩٧٢	—	—	٠,٧	١٠٠,٠	٠,٥	٦,٤
١٩٧٣	٥٠,٠	٥٠,٠	٢٩,٧	١٠٠,٠	٠,٥	٥,٦
١٩٧٤	(٣٣,٣)	(٣٣,٣)	٢٦٣,٩	١٠٠,٠	٠,١	٢,٣
١٩٧٥	١٧٥,٠	١٧٥,٠	١٧,٠	١٠٠,٠	٠,٢	٣,٦
متوسط	**٣٨,٣**	**٣٨,٣**	**٦٢,٣**	**١٠٠,٠**	**٠,٤**	**٥,١**
١٩٧٦	٢٧,٣	٢٧,٣	١١,٥	١٠٠,٠	٠,٣	٣,٩
١٩٧٧	(١٤,٣)	(١٤,٣)	٠,٤	١٠٠,٠	٠,٢	٢,٦
١٩٧٨	١٣٣,٣	١٧٥,٠	(٤,٠)	٨٤,٩	٠,٥	٥,٥
١٩٧٩	١٤,٣	٤٢,٤	٤٢,٩	٦٨,١	٠,٤	٤,٩
١٩٨٠	(١٨,٨)	(٢,١)	٦٦,٥	٥٦,٥	٠,٢	٣,١
متوسط	**٢٨,٤**	**٤٥,٧**	**٢٣,٥**	**٨١,٩**	**٠,٣**	**٤,٠**
١٩٨١	٥٣,٩	٤٣,٥	٢٢,٧	٦٠,٦	٠,٣	٤,١
١٩٨٢	—	١٦,٧	(٧,٥)	٥٢,٠	٠,٣	٣,٥
١٩٨٣	١٠,٠	٣٩,٠	(٤,٢)	٤١,١	٠,٣	٣,٦
١٩٨٤	(٩,١)	٦٠,٨	٤,٥	٢٣,٣	٠,٣	٢,٩
١٩٨٥	٨٠,٠	٣٢,٦	١٤,٢	٣١,٦	٠,٥	٥,١
متوسط	**٢٧,٠**	**٣٨,٥**	**٥,٩**	**٤١,٧**	**٠,٣**	**٣,٨**
١٩٨٦	٤,٢	١٦,٧	(٣٧,٨)	٢٨,٢	٠,٨	٥,٢
١٩٨٧	٨,٠	٤٦,٢	٣٥,٧	٢٠,٨	٠,٦	٥,٦
١٩٨٨	٣٢,١	٦٢,٠	(١٤,٨)	١٧,٠	٠,٩	٦,٧
١٩٨٩	٦,٦	٥,٦	١٨,٥	١٧,٢	٠,٨	٧,٠
١٩٩٠	(١٠,٥)	٣,٦	٣٧,٥	١٤,٨	٠,٥	٥,٦
متوسط	**٨,١**	**٢٦,٨**	**٧,٨**	**١٩,٥**	**٠,٧**	**٦,٠**
١٩٩١	(٢,٩)	١٤,٧	(١٠,٠)	١٢,٥	٠,٦	٤,٨
١٩٩٢	٨,١	٢٢,٤	١٠,١	١١,١	٠,٦	٤,٥

المصدر: حسبت على اساس بيانات جدولي [٢] ، [٣] بالملحق

ونظرا لزيادة الواردات الزراعيه بمعدلات سريعه كنتيجة طبيعيه لعملية التنميه - سوف يتم القاء الضوء على اسباب ذلك بالتفصيل في جزء لاحق من الدراسه - فان الميزان التجاري الزراعي والذي يعاني من العجز المستمر منذ البدايه قد اصابه بعض التدهور وذلك بالنظر الى نسبة تغطية الصادرات الزراعيه للواردات الزراعيه والتي انخفضت من ٧٠٤٪ في بداية الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ الى ٣٠٦٪ في نهايتها وبحيث بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبه خلال الفتره المذكوره حوالي ٥٠١٪، وانخفض هذا المتوسط خلال الخطتين الخمسيتين الاولى والثانيه الى نحو ٤٪ ، ٣٠٨٪ على الترتيب، ثم ارتفع مرة اخرى خلال الخطه الخمسيه الثالثه الى حوالي ٦٪ ، وكما ادي التدهور في معدل نمو الصادرات الزراعيه مع بداية الخطه الحاليه الى الانخفاض الملحوظ في نسبتها الى الصادرات غير النفطيه فانه ادى ايضا الى نفس الشيء فيما يتصل بنسبة تغطيتها للواردات الزراعيه حيث انخفضت من متوسط سنوي ٦٪ للخطه الخمسيه الثالثه الى ٤٠٨٪ ، ٤٠٥٪ خلال السنتين الاولتين من الخطه الحاليه (١٩٩١، ١٩٩٢) على الترتيب.

الفصل الثاني

الموارد الزراعيه ومعوقات استغلالها

٢-١ المـــــوارد الارضيـــــه :

كما سبق القول لم يتم اجراء تعداد عام او تعداد زراعي بالسلطنه حتى العام الماضى الذي بدء فيه اول تعداد زراعي والمتوقع الانتهاء منه وظهور نتائجه التفصيليه في اواخر هذا العام ، ولذلك فانه لا تتوافر بيانات دقيقه عن قطاع الزراعه توضح تطور المساحات الزراعيه والمحصوليه والانتاج بشقيه النباتي والحيواني وغير ذلك من بيانات احصائيه تغطي مختلف جوانب النشاط الزراعي. لذلك تمت في ١٩٧١ بعض التقديرات التقريبيه للمساحات الزراعيه بواسطة التصوير الجوي وبواسطة العينات، كما قامت وزارة الزراعه والاسماك في عام ١٩٧٩/٧٨ باجراء مسح زراعي بالعينه والذي اوضح - كما هو مبين بجدول (٢ - ١) - ان المساحه القابله للزراعه تبلغ نحو ١٩٨.٤ الف فدان بما يعادل حوالي ٠.٢٨٪ من اجمالي مساحة البلاد والبالغه ٣٠٠ الف كم٢ (٧١ مليون فدان) ، بينما كانت تقدر المساحه المنزرعه فعلا بنحو ٩٧.٦ الف فدان بما مقداره حوالي ٠.١٤٪ من اجمالي مساحة البلاد ونحو ٤٩.٢٪ من اجمالي المساحه القابله للزراعه .

وحسب نفس الجدول كان يغلب على النمط الحيازي الحيازات القزميه حيث يبلغ متوسط الحيازه نحو ٣.١ فدان وينخفض الى حوالي ١.٥ فدان في حالة المساحات المزروعه فعلا. ويتراوح هذا المتوسط بين اقل من فدان في الحجر الغربي وحوالي ٥.٦ فدان في منطقة مسقط والباطنه حيث يتركز نحو ٣٠.٤ ٪ من اجمالي الحائزين والذين يحوزون حوالي ٥٥.٣٪ من اجمالي المساحه القابله للزراعه ونحو ٥٠.٦٪ من اجمالي المساحه المزروعه فعلا . ان هذا النمط الحيازي علاوه على تشتت هذه الحيازات في اماكن متفرقه حيثما وجدت المياه الجوفيه التي تعتمد عليها الزراعه في عمان يشكلان عقبه رئيسيه امام تطوير انماط استغلال الموارد الزراعيه مثل الميكنه الزراعيه وانظمة الري الحديثه. وطبقا لنتائج التعداد المشار اليه تشكل الحيازات المملوكه نحو ٩٦٪ من اجمالي عدد الحيازات بينما حوالي ٤٪ من هذه الحيازات هي حيازات مؤجره سواء ايجارا نقديا او ايجارا عينيا.